مجتمع

مونتريال: تظاهرات ضد تصريح كوفيد-19

تظاهر الآلاف، يوم السبت، في مونتريال احتجاجاً على تصريح الأمان الصحّي الخاصّ بكوفيد-19 الذي سيبدأ العمل به قريباً، هاتفين «حرّية» و«لسنا فئران تجارب». وأعلنت سلطات مقاطعة كيبيك قبل أيّام أنّ السكّان الراغبين في التوجّه إلى المطاعم وصالات الألعاب الرياضيّة، سيتوجّب عليهم اعتباراً من الأوّل من سبتمبر/ أيلول إبراز دليل على تلقّيهم التطعيم ضدّ كوفيد-19. وقالت فيرونيك وولين (31 عاماً) التي شاركت في التظاهرة مع عائلتها، «يجب أن تكون هناك حرّية لكلّ فرد في ما يتعلّق بتلقّي اللقاح». (فرانس برس)

27 لاجئاً من الروهينغا مفقودون بعد غرق مركبهم

فُقد أثر ما لا يقل عن 27 لاجئاً من الروهينغا بعد غرق مركبهم خلال محاولتهم الهرب من مخيم لإيواء اللاجئين أقيم في جزيرة بنغلادشية سبق أن انتقدته منظّمات غير حكومية مدافعة عن حقوق الإنسان، وفق ما أعلنت السلطات. وأقيم مخيّم للاجئين يضم نحو 20 ألفاً من الروهينغا في جزيرة بهاشان شار في خليج البنغال الذي تضربه الأعاصير كل عام. وتسعى بنغلادش إلى إيواء مئة ألف من لاجئي الروهينغا في هذه الجزيرة، علما أنها تستقبل نحو مليون منهم، غالبيتهم في مخيمات مكتظة. (فرانس برس)

هايتي... الزلازل قدرها

لم يأتِ الزلزال الذي ضرب هايتي أخيراً بحجم ذلك الذي طاول الجزيرة في عام 2010، غير أنّه أعاد إلى الأذهان ذكريات مؤلمة من تلك الكارثة الكبرى التي خلّفت خسائر هائلة. حينها، قدّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعداد المتأثرين بالزلزال بثلاثة ملايين شخص ما بين قتيل وجريح ومفقود. والزلزال الأخير الذي بلغت قوته 7,2 درجات على مقياس ريختر، خلّف مئات القتلى والجرحى والمفقودين إلى جانب أضرار جسيمة في جنوب غربي هايتي، على بُعد 160 كيلومتراً من العاصمة بور أو برنس، وفق المركز الأميركي لرصد الزلازل. وأدّى الزلزال إلى انهيار كنائس ومحال ومنازل ومبانٍ، فعمل السكان على انتشال الضحايا العالقين تحت الأنقاض من دون تجهيزات خاصة في معظم الأحيان. وقد أشادت الحماية المدنيّة بجهود هؤلاء، موضحة أنّ «عمليّات التدخّل الأولى أتاحت سحب كثيرين من تحت الأنقاض، فيما تُواصل المستشفيات استقبال جرحى». وبعدما صرّح المسؤول عن الحماية المدنيّة جيري شاندلر بأنّ ثمّة مراكز استشفاء بلغت أقصى قدراتها الاستيعابيّة، أعلن رئيس الوزراء أرييل هنري، أنّ «الحكومة أقرّت حالة الطوارئ لمدّة شهر عقب وقوع هذه الكارثة» داعياً السكان إلى «التحلّي بروح التضامن» وعدم الاستسلام للذعر. يُذكر أنّ مواطنين كثيرين عمدوا إلى ترك بيوتهم بعد انتشار شائعات عن تسونامي مرتقب، مع العلم أنّ المركز الأميركي للجيوفيزياء أصدر تحذيراً من وقوع تسونامي على أثر الزلزال غير أنّه ما لبث أن ألغاه.

(العربي الجديد، فرانس برس)

(ستاناي لويس/ فرانس برس)

فرحة الهوية الإيرانية للمحرومين منها

طهران ـ **صابر غل عنبري**

«لكلّ إنسان أمنياته التي يسعى إلى تحقيقها بشتى الطرق، لكنّ أمنيتي كانت تختلف عن معظم أبناء البشر، فهي كانت امتلاك الهوية... كنت بلا هوية». هكذا تعبر الثلاثينية فاطمة، عن أمنيتها هذه، مختصرة معاناة عشرات الآلاف مثلها في إيران، ممن عاشوا لعقود بلا هوية، لذنب لم يرتكبوه، بل لأنّ أمهاتهم الإيرانيات تزوّجن من آبائهم الأجانب، وعدم سماح القانون للمرأة بتمرير جنسيتها لأبنائها.

فاطمة، سعيدة جداً في الوقت الراهن بعد حصولها على الهوية الإيرانية إلى جانب هويتها الأفغانية التي ورثتها عن والدها الراحل، وهي تشكر «كلّ من ساهم في حلّ المعضلة». اضطرت فاطمة للانتقال من كرمان جنوبي إيران، إلى العاصمة طهران قبل عشر سنوات، رفقة أمها وشقيقها وشقيقتيها، بسبب المشاكل الاقتصادية، فعمل شقيقها وأمها لإعالة الأسرة. تقول لـ«العربي الجديد» إنّها وشقيقتيها، واجهن مشاكل وعراقيل إدارية في مواصلة الدراسة في طهران، لأنّ أسماءهن مسجلة بدائرة الهجرة والإقامة في كرمان. تضيف أنّها عانت من صعوبات ومشاكل في تسجيل الزواج من خطيبها الإيراني بعد عقد القران بينهما، قبل عامين «لكن بعد حصولي على الهوية الإيرانية، بات الأمر سهلاً وهذا يضاعف سعادتي، إذ بادرنا إلى تسجيل الزواج رسمياً، وسأنتقل إلى البيت الزوجي المشترك بهوية محددة أفتخر بها».

يوم 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، لم يكن يوماً عادياً في إيران، بل كان يوم انتصار حقوق الإنسان، خصوصاً حقوق الطفل والمرأة، ففي هذا اليوم مُنحت أول هوية إيرانية لطفل مولود من أم إيرانية وأب أجنبي. جاء ذلك بعد نقاشات قانونية، استمرت أكثر من عقدين، قبل أن يقرّ البرلمان، خلال العام الماضي، لائحة تقدمت بها الحكومة بشأن منح الجنسية لأطفال أمهات إيرانيات متزوجات من أجانب. قبل إقرار القانون، كان يمكن لهؤلاء الأطفال تقديم طلب للحصول على الجنسية الإيرانية بعد بلوغ الثامنة عشرة، بموجب قانون أقرّ عام 1934، لكن بسبب ثغرات فيه، كان من الصعب عملياً الحصول على الجنسية. أما القانون الجديد، فيمنح الهوية الإيرانية قبل الوصول إلى الثامنة عشرة عبر تقديم الأم طلباً بذلك. أما من تجاوزوا الثامنة عشرة في الوقت الحالي، فيمكنهم تقديم الطلب بأنفسهم للحصول على الهوية، شريطة عدم وجود «سابقة أمنية» في سجلاتهم، إذ يمكن أن يحول هذا العائق دون منح الهوية الإيرانية.

سارا أصفهاني، شابة إيرانية تزوجت قبل عشرة أعوام من الشاب الفلسطيني عامر، وكانت نتيجة زواجهما بنتين، عمرهما حالياً 8 أعوام و7 أعوام. تقول سارا لـ«العربي الجديد» إنّ أسرتها واجهت «مشاكل صعبة حتى في التنقل داخل إيران والسفريات الخارجية بسبب عدم امتلاك البنتين جواز السفر والهوية»، مشيرة إلى أنّهما كانتا محرومتين من خدمات التأمين الصحي أيضاً. عاشت سارا «ضغوطاً نفسية وقلقاً مستمراً» طوال هذه السنوات، وتعلق: «لم يكن أمامنا خيار إلاّ الصبر لحلّ المشكلة». تضيف أنّ ابنتيها «ستكون لهما الحقوق نفسها كما لبقية الإيرانيين الآن، بعدما كانتا محرومتين منها»، موضحة أنّ الأسرة تقدمت بطلب للحصول على الجنسية للبنتين، لكنّ العملية تستغرق ثلاثة أشهر. وتؤكد سارا أنّها حريصة على الحصول على الجنسية لبنتيها «بشكل سريع جداً» لقلقها مما يمكن أن يحدث مستقبلاً في حال تغير القانون.

من جهته، يعبر عامر، زوج سارا، عن سعادته بالقانون الجديد. يقول لـ«العربي الجديد»: «سيكون بمقدورهما العيش براحة أكبر». لكنّه لا ينسى فلسطين، بل يؤكد: «سأذكّرهما دوماً بأنّهما من فلسطين قبل أن تكونا من إيران. وطننا محتل، وعلينا أن نعلّم ونذكّر أولادنا بأنّنا يوماً ما سنعود إلى هذا الوطن حتماً لنعيش فيه»، مشيراً إلى أنّهما «لديهما جواز سفر فلسطيني، وبهذا الجواز أنجز مسائلهما الإدارية». عن الحقوق والامتيازات التي سيحصل عليها الحاصل على الجنسية الإيرانية، يضيف أنّه «في إطار القوانين الإيرانية سيحصل من يحمل الهوية على الحقوق الفردية والاجتماعية كالإيرانيين، مثل التعليم المجاني والتأمين الصحي وحق الملكية وفتح الحسابات المصرفية إذ لن تغلق حساباته بعد انتهاء فترة الإقامة».

أفغان وعراقيون

تعود معظم زيجات الإيرانيات من أجانب إلى مواطنين أفغان وعراقيين، فبحسب البيانات الإيرانية، يشكل المهاجرون الأفغان نحو 4 في المائة من عدد سكان إيران، البالغ عددهم أكثر من 80 مليون نسمة، إذ يعيش فيها نحو 3 ملايين مهاجر أفغاني، منذ أربعة عقود، بمستندات قانونية، أو غير ذلك.

الملف

بعد أيام من الذكرى السنوية الأولى لانفجار مرفأ بيروت، أتى انفجار خزان البنزين في بلدة التليل في قضاء عكار، شمالي لبنان، ليذكّر اللبنانيين بما حدث في ذلك الحين ويزرع الخوف في النفوس ويفجّر غضب الأهالي

انفجار عكار

خزان بنزين يتسبب في فاجعة لبنانية جديدة

بيروت، طرابلس
رينا الجمّال، سارة مطر، صهيب جوهر

استفاق لبنان، أمس الأحد، لا سيّما منطقة عكار الشمالية، على مأساة جديدة مع انفجار خزّان محروقات أودى بحياة 30 شخصاً تقريباً وجرح نحو 100 آخرين فيما أعلن عن عدد من المفقودين. ويأتي ذلك وسط أزمة كبرى يعيشها اللبنانيون على صعد مختلفة، وسط انقطاع المحروقات والكهرباء والأدوية وما يترتّب عن كلّ ذلك من تعطيل للحياة. ووسط النقص الذي تعاني منه مستشفيات لبنان لجهة المعدّات والأدوية والمحروقات، بدت شبه عاجزة، في حين تمّ الاتفاق على نقل عدد من الجرحى إلى تركيا والكويت للعلاج بعد تواصل ما بين وزارة الصحّة العامة في لبنان وسلطات البلدَين، علماً أنّ البحث جارٍ لنقل جرحى آخرين إلى بلدان أخرى.

وقبل البتّ بموضوع الاستعانة بالخارج، نُقل الجرحى الذين أصيبوا بالانفجار الأخير إلى عدد من المستشفيات في الشمال اللبناني هي «مستشفى حلبا الحكومي» و«مستشفى سيدة السلام - القبيات» و«مستشفى السلام - طرابلس» في حين نُقل آخرون إلى «المستشفى اللبناني الجعيتاوي» في بيروت حيث مركز معالجة الحروق الأول في لبنان. في «مستشفى السلام» الذي يحتضن العدد الأكبر من الجرحى، يجلس عبدو الحسن معانقاً جاره شبه الغائب عن الوعي بعد أن فقد شقيقه الأكبر فيما شقيقه الآخر في لائحة المفقودين. يخبر الحسن: «تفاجأنا بالحريق ولم نشعر به إلا بعد نشوبه، على أثر حدوث إشكال. وبعدها بدأ الحريق وبدأ الناس يركضون»، مضيفاً: «عم يقتلونا على السكت (يقتلوننا بصمت)». قبل أن يجهش بالبكاء. من جهتها، تروي أم محمد، زوجة شقيق الجريح أحمد شريتح، أنّ «شقيق زوجي مصاب بحروق شديدة وفي حاجة سريعة إلى علاج في مستشفى متخصص في الحروق، وإلا فهو قد يفقد حياته، علماً أنه أب لثلاثة أولاد». وتشرح أنه «لم يتلقَّ علاجاً حقيقياً حتى اللحظة، لأن واقع المستشفى سيئ ولا معدات طبية فيها لعلاج الحروق بسبب نفادها».

أمّا شقيق الجندي في الجيش اللبناني حسام الدين أحمد، فيخبر أنّ شقيقه كان «بالقرب من الخزان لحظة الانفجار، لكنّه سارع إلى الاختباء في ظلّ صخرة، الأمر الذي أدّى إلى نجاته من الموت». يضيف أنّ «إصابة شقيقي بالغة وهو في حاجة إلى علاج طويل، وإلا فإنّ آثار الحروق سوف تبقى عليه مدى الحياة بحسب ما أبلغنا الأطباء». في هذا الإطار، يقول الطبيب المتخصص في الحروق في «مستشفى السلام - طرابلس»، محمد السبع، وهو الذي يتابع الحالات الطارئة من جرّاء الانفجار، إنّ «المستشفى في حاجة إلى كميات كبيرة من الأدوية والمعدات الطبية العاجلة، والتنسيق جارٍ مع جهات حكومية وغير حكومية لتوفيرها بشكل سريع، وإلا فإنّ المستشفى لن يتمكن من معالجة الحالات الطارئة والخطيرة». وفي «المستشفى اللبناني الجعيتاوي» في بيروت، حيث مركز الحروق الأوّل في لبنان، يبدو واضحاً غضب سوسن محمد، والدة أحد المصابين. فالأم يعتصر قلبها على ابنها البالغ من العمر 22 عاماً القابع في غرفة العناية المركّزة، بعد إصابته بحروق بليغة وخطيرة، وتقول: «الله لا يسامحهم لا دنيا ولا آخرة». وسوسن التي خسرت زوجها في اشتباكات مسلحة سابقة، تنتظر أمام المستشفى سماع خبر عن حال ابنها. وتخبر: «ابني عسكري وقد ذهب مع رفاقه للحصول على مادة البنزين، حتى يتمكن من الالتحاق بخدمته العسكرية على الحدود اللبنانية الشمالية مع سورية. وعندما تأخر الوقت، حاولت الاتصال به من دون أيّ جدوى. وفجأة سمعت بخبر الانفجار واكتشفت أنّ إصابته حرجة، لذا نُقل من مستشفيات الشمال إلى بيروت وهو ما زال في وضع صعب». أمّا أحمد خضر، فراح يردّد: «في الله (الله موجود)» تعبيراً عن سخطه وغضبه. وأحمد شاب عشريني أصيب والده العسكري المتقاعد بدوره في الانفجار وكذلك شقيقه وهو تلميذ لا يتجاوز عمره 14 عاماً. ويقول: «كثيرون هم الأشخاص الذين نعرفهم ممن أصيبوا أو فارقوا الحياة».

من جهته، يشير عامر عوض، إلى أنّ إصابة ابن أخته البالغ الواحدة والعشرين من عمره طفيفة. ويخبر أنّ «ابن أختي ذهب مع أولاد الجيران والمنطقة لتعبئة الوقود بعدما سمعوا أنّ وحدات من الجيش اللبناني داهمت أحد معامل الباطون والبحص التابعة لمقاول بناء وصادرت 60 ألف ليتر من البنزين كان المقاول قد خبّأها في خزّان حديدي بالقرب من الطريق العام من دون أدنى معايير السلامة العامة. وهناك وقعت الواقعة وتحوّل المعمل إلى جهنّم». يتابع عوض: «ثمّة حديث عن أنّ الانفجار مفتعل، إذ أطلق أحدهم عياراً نارياً، وثمّة كلام عن أنّ أحد العاملين في المعمل أشعل ولاعة ورماها. لكنّها مجرّد ترجيحات في انتظار نتائج التحقيق». ويسأل عوض: «ما الداعي إلى تخزين البنزين بهذه الكميات في أرض مكشوفة؟ من الطبيعي أنّها ليست لآليات المقاول، بل للمتاجرة بها في السوق السوداء والتهريب». ويرى أنّ «كل هذا يعود إلى السلطة الفاسدة، بما في ذلك نواب عكار وغيرهم. كلّهم كذابون يملأون جيوبهم وبطونهم ويذلّون الشعب. لا أحد منهم بريء. كلّهم مسؤولون». ويطالب عوض بـ«إجراء فحوص الحمض النووي للجثامين التي تعرّضت إلى تشوّهات جسيمة في مستشفيات عكار، باقصى سرعة ممكنة»، لافتاً إلى أنّ «جثّة ابن خالي قد تكون من بينها. فهو مفقود».

وفي حديث إلى «العربي الجديد»، يوضح المدير الطبي في «المستشفى اللبناني الجعيتاوي» الدكتور ناجي أبي راشد، أنّ «المستشفى كان منذ ساعات الصباح الأولى، ساحة معركة ونحن استقبلنا (إلى حين كتابة هذا التقرير) تسعة مصابين بجروح وحروق بليغة، ثلاثة منهم يعانون من جروح بليغة جداً، ومصاب واحد يعاني من مشاكل في الجهاز التنفسي. أمّا المصابون الباقون فأوضاعهم ثابتة وإن كانت جروحهم وحروقهم مهمة». يضيف أبي راشد: «ننتظر كذلك وصول مصاب بجروح بليغة يُنقل على متن طوافة للجيش اللبناني». وإذ يشير أبي راشد إلى أنّ «مستشفى الجعيتاوي يمتلك قسم حروق هو الأكبر في لبنان والمنطقة» يؤكد أنّ «كل الطواقم الطبية والتمريضية المتخصصة موجودة للاهتمام بالمصابين. وثمة جهوزية تامة من قبل إدارة المستشفى». ويتابع أبي راشد: «استطعنا تأمين العلاج بما هو متوفر من مستلزمات في قسم الطوارئ، لكنّ هذا النوع من الحروق لا يُشفى في يوم أو يومين، إنّما يحتاج إلى أسابيع في العناية المركّزة وإلى مستلزمات وأدوية كثيرة». ويأمل أبي راشد بأن «يعي القيّمون على المسؤوليات والمقدّرات في هذا البلد، دورهم ومسؤولياتهم، وأن يلتفتوا إلى القطاع الصحي الذي سوف ينهار يوماً ما من جرّاء الأزمة الراهنة».

وكانت المناشدات قد تكثّفت بُعيد وقوع الانفجار من قبل مستشفيات المنطقة، وسط حاجة ماسة إلى دم من كلّ الفئات وكذلك إلى مستلزمات طبية وأدوية مطلوبة لعلاج الإصابات. ويأتي ذلك في ظلّ الأزمة الحادة التي تعاني منها البلاد والتي جعلت القطاع الصحي اليوم شبه معطل وعاجز أمام حدث بهذا الحجم. في هذا السياق، يقول نقيب المستشفيات الخاصة في لبنان، سليمان هارون، لـ«العربي الجديد» إنّ «المصابين بمعظمهم يعانون من حروق متفاوتة الخطورة». لافتاً إلى أنّ «في لبنان مركزين متخصصين بذلك هما مستشفى السلام في طرابلس والمستشفى اللبناني الجعيتاوي في الأشرفية (شرقي بيروت). لكنّ الإمكانات ضيّقة ولا يمكن استيعاب عدد الجرحى المصابين في الانفجار. بالتالي فإنّ وزارة الصحة العامة تسعى إلى نقل الجرحى إلى خارج لبنان وربّما إلى العاصمة التركية أنقرة». ويوضح أنّ «الإصابات شديدة إذ هي ناتجة عن حروق تسبّبت فيها محروقات، الأمر الذي يتطلب طواقم بشرية وأقساماً متخصصة ومستلزمات طبية وأدوية خاصة بهذه الحالات، علماً أنّنا نعاني من شحّ حادّ في ذلك نتيجة الأزمة الحالية في البلاد، عدا عن أزمة انقطاع المازوت وربطاً الكهرباء». ويكشف هارون أنّ معمل الأمصال «ألفا» خصّص «بشكل استثنائي أعداداً من الأمصال للمستشفيات، وهو ما كنّا نعاني من شبه انقطاع فيه».

من جهته، يلفت الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر اللبناني، جورج كتاني، بحديثه لـ«العربي الجديد» إلى أنّ فرق الإسعاف الخاصة قامت بأعمال مسح في بلدة التليل بعكار في ظلّ الحديث عن مفقودين في المكان، مشيراً إلى أنّهم تمكّنوا من «تأمين وحدات الدم اللازمة للمصابين والجرحى. أمّا الحالات الحرجة، فعملنا على نقلها إلى المستشفيات ومهمّتنا تندرج كذلك في إطار لمّ شمل العائلات». ويوضح كتاني أنّه «في حال طلبت وزارة الصحة العامة نقل المصابين إلى الخارج، فإنّنا سوف ننجز هذه المهمة سريعاً». أمّا المتحدثة باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، رونا الحلبي، فتوضح لـ«العربي الجديد» أنّ «اللجنة تواصلت منذ لحظة وقوع الانفجار مع كلّ المستشفيات للوقوف عند الحاجات اللازمة والمطلوبة، وقامت بتوزيع مستلزمات طبية ومعدّات خاصة بتطبيب الجروح على المستشفيات التي استقبلت الجرحى».

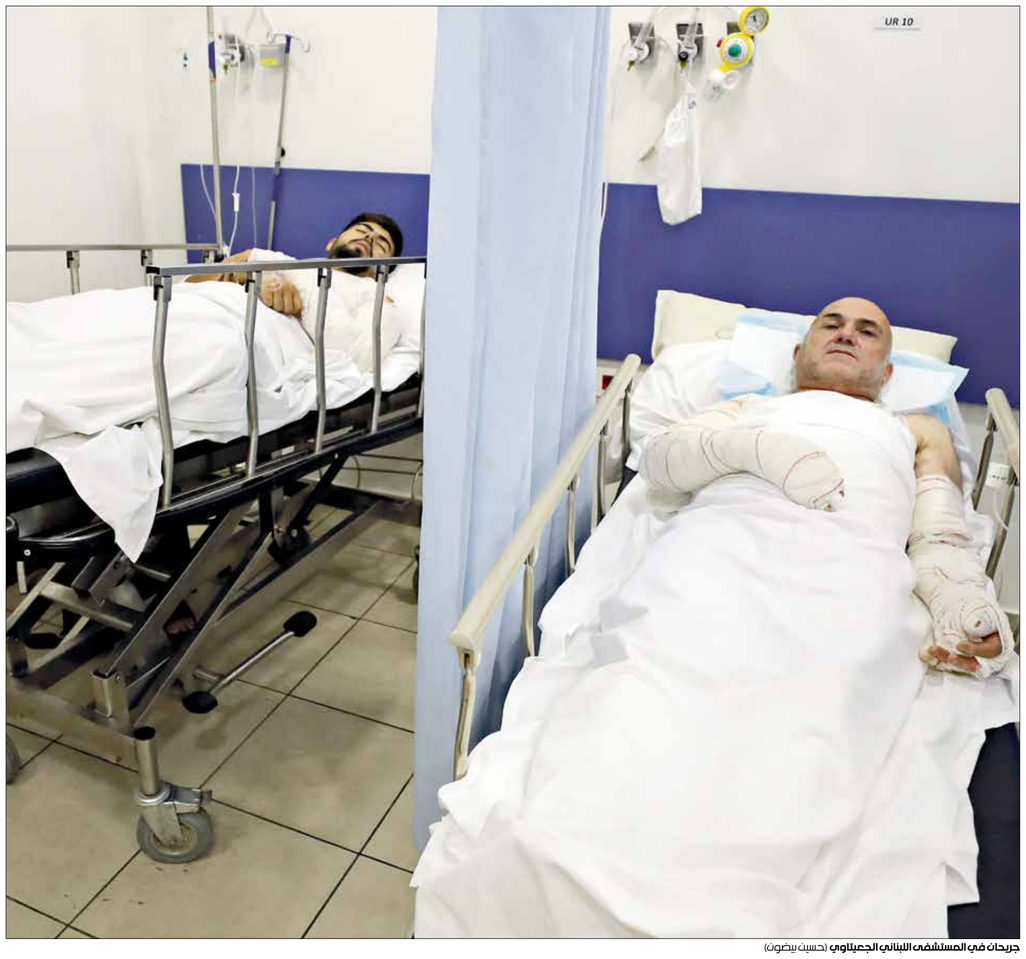
جرحان في المستشفى اللبناني الجعيتاوي (حسين بيضون)

20,000
ليتر من البنزين هي الكمية التي انفجرت بحسب الترجيحات، من أصل 60 ألفاً صادرها الجيش اللبناني

المصابون في الانفجار يعانون بمعظمهم من حروقٍ متفاوتة الخطورة

بدت المستشفيات شبه عاجزة نتيجة النقص الذي تعاني منه وسط الأزمة

استديو تصوير متنقل على شاطئ رفح

الأفكار البسيطة قد تتحول إلى مشاريع لتحقيق مكاسب وطموحات. هذا ما ينشده ثلاثة شبان عبر إنشاء استديو تصوير متنقل على شاطئ رفح، وقد نجحوا في لفت الأنظار إليهم

غزة ـ **امجد ياغي**

على شاطئ بحر مدينة رفح جنوب قطاع غزة، حوّل ثلاثة شبان أدوات بسيطة ممزوجة بتصاميم وزينة وإنارة إلى استديو متنقل للتصوير، ما شكّل لفتة غير مألوفة على الشاطئ، وهم ينتظرون حلول موعد غروب الشمس يومياً، كي يتناغم المشهد الجميل مع الإنارة ويلتقطوا الصور قرب الشاطئ نفسه مع الحرص على تغيير مواقع المشاهد. هذا الاستديو المتنقل هو الأول من نوعه على شاطئ غزة، علماً أنّ مصورين وهواة يتواجدون في أرجائه لالتقاط صور لناس وطباعتها كمصدر رزق لهم. أما الشبان الثلاثة جودت النحال ورزان الشاعر وأمجد العفيفي فارادوا لفت أنظار أبناء مدينتهم، والحصول على مكسب مالي جيد.

جودت البالغ من العمر 23 عاماً لا يزال يتابع دراسته الجامعية في تخصص العلاقات العامة والتسويق بجامعة فلسطين، علماً أنه مارس أعمالاً عدة من أجل توفير موارد مالية لمتابعة دراسته وإعالة أسرته، وذلك منذ أن كان في الـ 12 من العمر بالتزامن مع دراسته، وشمل ذلك البناء والميكانيك والكهرباء وحتى العمل في سوق خضار.

وتعرّف جودت الذي ينتمي إلى أسرة مؤلفة من 9 أفراد، على رزان الشاعر (23 عاماً) خلال عمله في مجال التسويق الإلكتروني، واتفقا على تنفيذ مشروع خاص في ظل مواجهتهما عثرات في التسويق الإلكتروني ومعوقات اقتصادية. وشكّل حب جودت لهواية التصوير نقطة انطلاق للمشروع، علماً أنه كان يداب على التقاط صور عبر استعارة كاميرا من صديقه، والتعلم على اختيار زواياها والإعداد لها عبر موقع «يوتيوب».

وبعدما شكّلا فريقاً تنموياً شبابياً للعمل التطوعي وتنفيذ أنشطة تهمّ الشباب خصوصاً في رفح، قرر جودت ورزان إنشاء زاوية خاصة للتصوير من أجل دخول سوق العمل عبر مشروع لا سابق له على صعيد الموقع، باعتبار أن زوايا تصوير عدة تنتشر داخل تجمعات ومراكز تجارية كبيرة في غزة. وفكرا بتنفيذ فكرة زاوية متنقلة على شاطئ رفح الذي يفتقر إلى أنشطة التصوير باعتباره يقع أقصى جنوب القطاع. أطلق المشروع في مطلع يوليو/ تموز الماضي، ولاحظ جودت في البداية أن الإقبال كان جيداً أحياناً وضعيفاً في أحيان أخرى، بسبب تأثر الناس بالظروف الاقتصادية. لكن الاندفاع في العمل استمر من خلال تطوير الاستديو، رغم عدم وجود أي دعم من جهات رسمية أو مؤسسات تهتم بشؤون الشباب.

يقول جودت لـ«العربي الجديد»: «صنعنا زاوية جدران الاستديو والمقاعد من أخشاب المشاطيح التي تستخدم في تثبيت بضائع مستوردة، واستخدمنا أدوات بسيطة جداً لخلق جمالية للمكان، مثل أسلاك إنارة وتحف رمزية وهدايا صغيرة وإكسسوارات تواجدت في منازلنا. وشهد الاستديو إقبالاً جيداً في البداية، وحددنا سعر الصورة الواحدة بـ 3 شواكل (0,9 دولار)».

خضعت رزان الشاعر، التي تخرجت قبل ستة أشهر من كلية إدارة الأعمال والمحاسبة من جامعة القدس المفتوحة، لتدريبات في بنوك ومكاتب للمحاسبة والبرمجة، لكنها فضلت العمل في مشروع زاوية التصوير باعتباره فكرة لافتة وجذابة. وارتأت في مرحلة أولى العمل مع إحدى صديقاتها، ثم تعاونت مع زميلها جودت من أجل تلبية طلبات الزبائن الشبان الذين يفضلون تصوير شباب لهم، وتلك الخاصة بالنساء اللواتي يفضلن لمسات تصوير أنثوية.

وتطور رزان زوايا التصوير أسبوعياً على نفقتها الخاصة، في ظل عدم نيل المشروع أي دعم من مؤسسة لدعم الشباب. لكنها تشعر بسعادة كبيرة حين تلتقط صوراً لأطفال وفتيات صغار، وتعتبر أن خلق ابتسامة على وجوههم هو النقطة الفارقة التي تدفعها إلى مواصلة المشروع رغم التحديات، واضطرارها أحياناً إلى إنارة الاستديو من مولدات مقامٍ تنتشر على شاطئ البحر.

تقول رزان لـ«العربي الجديد»: «بعض الناس لا يرغبون في نشر صورهم على صفحة الاستديو على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً الفتيات، فيما نجد صعوبات في اختيار الأماكن، إذ يرفض البعض وضع الزاوية قرب مقاهٍ ومطاعم لاعتقادهم بأننا نعيق أعمالهم، لكننا نتمسك بمواصلة المشروع، وتطوير الزوايا بما يتلاءم مع موسم الأعياد ومناسبات الأفراح وأنشطة الأطفال وغيرها». تضيف: «لا يملك بعض الناس مبلغ 3 شواكل (0,9 دولار) لدفع ثمن صورة واحدة أو 5 شواكل (1,2 دولار) لدفع ثمن صورتين. لكن أشخاصاً لا يترددون في دفع المال لالتقاط صورة جميلة لهم عند شاطئ مدينة رفح». وتشير إلى أن «الشباب في غزة لا يحصلون على دعم متواصل لمشاريعهم، علماً أن مؤسسات كثيرة تنشر أنها تدعم مشاريع الشباب».

ثلاثي فريق المشروع (محمد الحجار)

صورة للذكرى في وقت الغروب (محمد الحجار)

العراق: عمالة الأطفال تنذر بكارثة

تنتهك عمالة الأطفال في العراق القوانين، أما الأخطر فهو تأسيسها لجيل جديد يعاني من المشاكل النفسية والشعور الدوني الذي يزيد من حقده على المجتمع

بغداد ـ **كرم سعدي**

يعتبر زجّ عائلات عراقية أبناءها في سوق العمل ظاهرة قديمة، لكنها شهدت اتساعاً في الفترة الأخيرة يصفه متخصصون بأنه «مخيف بسبب تهديده البنية المجتمعية، خصوصاً في ظل تأثيراته السلبية الخطرة على الصغار الذين يجرى استغلالهم بأسلوب غير إنساني للعمل قسراً في بيئات غير آمنة». الأكيد أن الفقر يقف خلف زجّ الأطفال في سوق العمل، والذي يشكل نتيجة حتمية لـ«السياسات الاقتصادية المدمرة التي عرفتها البلاد». وينتشر أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و15 عاماً في مجالات مختلفة تشمل القطاع الخاص تحديداً، تاركين خلفهم مقاعد الدراسة، ما يعيد ظاهرة الأمّية إلى المجتمع العراقي التي يفترض أنها اندثرت قبل خمسة عقود.

يعلم أولياء الأطفال أنهم يقسون على أبنائهم عبر زجّهم في سوق العمل

تنتشر في أحياء عدة من بغداد عصابات متخصصة بعمالة الأطفال

يعلم أولياء الأطفال أنهم يقسون على أبنائهم عبر زجّهم في سوق العمل، لكن «لا حيلة في اليد» كما تقول فيحاء العلي لـ«العربي الجديد» لدى وصفها عمل ولديها التوأم أحمد وأمجد اللذين يبلغان 12 عاماً وتركا المدرسة قبل سنتين. وتستدرك العلي بالدفاع عن رأيها في دفع ولديها إلى العمل، وتتحدث عن «أنهما في عمر صغير، لكنهما يبذلان مستقبلهما، وتعيش اسرتنا بما يكسبانه، ويعوضان وفاة والدهما بمرض عضال، وأنا أتابعهما جيداً خلال عملهما عند جارنا الذي يملك ورشة لتصليح السيارات، وسيصبحان من الميسورين لأنهما يتعلمان صنعة مهمة منذ الصغر».

ورغم تأكد فقدانهما نعمة التعليم وبهجة الطفولة، وانخراطهما في مهنة شاقة يحتم تعاملهما مع أشخاص أكبر سناً ذوي ثقافات وخلفيات مختلفة، يعتبر وضع أحمد وأمجد أفضل من كُثر في عمرهما يعملون في مجالات أكثر خطورة وتدميراً لمستقبلهم. فالطفل حيدر الذي لم يتجاوز العاشرة من العمر يرافق أولاداً أو شباناً في جمع علب البلاستيك ومعادن أخرى من حاويات النفايات في الشوارع.

يسير حيدر نحو 10 كيلومترات يومياً داخل الأحياء والأزقة، ويقلب حاويات النفايات للحصول على «المقسوم»، وفق ما يقول جاره الشرطي حسن قاسم الذي يؤكد لـ«العربي الجديد» أنه حاول مرات منع حيدر من ممارسة هذا العمل، «لكنه يصرّ على الحصول على 15 ألف دينار (نحو 10 دولارات) يومياً من هذا العمل، من أجل المساهمة في الإنفاق على أسرته الفقيرة». ويروي قاسم أن حيدر يخرج صباحاً ويعود في العصر أو بعده. وتجادلت معه بسبب تدخينه السجائر، وتعامله وحديثه مع آخرين بقلة احترام بتأثر ممن يرافقهم ويجالسهم ويعمل معهم، ولا أستبعد تعاطيه الكحول والمخدرات، علماً أن والده يعاني من إعاقة في الساق تمنعه من السير، وأبلغني أنه لم يعد يستطيع السيطرة عليه».

وتقدر مفوضية حقوق الإنسان نسبة عمالة الأطفال في العراق بـ2 في المائة، أي ما يبلغ نحو 800 ألف طفل، وهو ما يعتبر مخالفاً لقانون العمل. وتعتبر المفوضية أن ممارسة الأطفال العمل يشكل خطورة عليهم بحكم طبيعة وظروف العمل الصعبة، محذرة من تعرضهم للتحرش بكل الأنواع، واستغلالهم من قبل عصابات التسول والاتجار بالبشر والمخدرات وغير ذلك. وتنتشر في أحياء عدة من العاصمة بغداد، أبرزها البتاويين، عصابات مختلفة بعضها متخصص في عمالة الأطفال واستغلالهم، بحسب ما يبلغ «العربي الجديد» ضابط في شرطة بغداد رفض الكشف عن هويته لأسباب تتعلق بأمنه الشخصي. ويؤكد الضابط أن «هذه العصابات محمية من جهات ذات نفوذ في الدولة، وتستغل الأطفال عبر ضمهم إلى شبكات تسوّل ومراقبة أشخاص بهدف سرقتهم أو خطفهم، والعمل في ممارسة الجنس وتجارة المخدرات». من جهتها، ترى الباحثة في علم النفس والناشطة في مجال حقوق الطفل والمرأة سلمى النعيمي، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أن «ما تسجله التقارير الرسمية وغير الرسمية عن عمالة الأطفال لا يتناسب مع حجم الكارثة التي يتعرضون لها» تضيف: «تدني المستوى المعيشي لغالبية السكان والفقر المدقع الذي تعاني منه شريحة تتجاوز أكثر من 10 في المائة منهم يدفعان عائلات كثيرة إلى تشغيل الصغار الذين يعيشون في بيئة غير مستعدين لدخولها. وهناك أمثلة كثيرة على حالات خطرة تلحظ فقدان العائلات السيطرة على صغارها بعد زجهم في سوق العمل، وتحولهم لاحقاً إلى مدمنين على المخدرات والكحول وتعرضهم للاغتصاب». وتشير إلى أن «بعض هؤلاء الصغار أصبحوا مشردين ولا همّ لهم إلا الإدمان. والأكثر خطورة هو استغلال هؤلاء من قبل العصابات المسلحة والإرهابيين في تنفيذ مختلف الجرائم مقابل جرعة مخدرات، وهذا كله يعود بالأساس الى البيئة غير الآمنة التي زجوا فيها وهم صغار. وبالنهاية، يساهمون في نشر اللاأمان في البلاد». وتتهم النعيمي «السياسات المدمرة التي تنتهجها الجهات الحكومية منذ سنوات بإضعاف الصناعة والزراعة المحلية والاستثمار إلى أدنى مستوى، ما ساهم في زيادة البطالة التي نشرت الفقر، وجعلت الناس يزجّون أطفالهم في سوق العمل».

استراحة في ورشة ميكانيك (رويترز كيليس/ الأناضول)